المحسوبية والوساطة

وأثرها في الفساد الاداري والاجتماعي

د. احمد عبدالله كسار الجنابي

Nepotism and mediation and impact on administrative and social corruption

Phd;. Ahmed Abdullah Kassar Al-janabi

Research includes study of Nepotism which means vesting business to the individuals don't deserve it and they are not efficient to undertake optimized and showed the negative effects resulting on that, then puts the controls and laws that must be followed, it has call for Rule of justice and give each one his right.

Le népotisme, la médiation et son impact sur la corruption administrative et sociale

D. Ahmed Abdullah Kassar al - Janabi .

La recherche indique une étude sur le principe de népotisme – favoritisme - qui confie l'affaire aux gens dont ne mérite pas et qu'ils ne sont pas dignes de les faire parfaitement et elle montre les effets néfastes sur elle, et puis met les contrôles et les lois qu'on doit respecter et qu'elle invite au principe de la justice et de l'équité et de donner à chacun son droit…

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أحاط بكل شيء علماً، وأعطى من شاء من عباده عطاءً جماً، العليم الحكيم الذي شرع الأحكام، ويسر لها الأفهام، وهدى من شاء لحفظها، ووفقه لفهمها.

والصلاة والسلام على محمد المصطفى سيد الورى، وشمس الضحى، ونور الهدى الذي لاحت أنوار النبوة من بين أساريره، واستشرفت حقيقة الحق من مخايله وتباشيره، وعلى آله وأصحابه الذين طهروا وجه الإسلام من ظلمة الكفر ودياجيره، وحسموا الباطل فلم يتدنسوا بقليله ولا بكثيره.

أما بعد:

فإن أخطر ما تواجهه الشرائع السماوية، والقوانين الوضعية، تحكم الأهواء بالإنسان، أو أن تسيره الرغبات على غير الجادة السوية، فينحرف عن الطرق غير آبهٍ بالتبعات، أو يتحايل على الثوابت والضوابط بضرب من التأويلات الفاسدة ليوهم نفسه أنه على المحجة البيضاء، فيسدر في غيّه، وإن نصح أخذته العزة بالإثم.

ومن هذه الأخطار التي تواجه تطبيق الشرائع بعض الانحرافات السلوكية التي تبرز عند بعض موظفي الدولة على اختلاف مناصبهم ومسؤولياتهم، ألا وهي المحسوبية، التي عانى وما زال يعاني منها، كثير من الناس من دون مسوغ أو توجيه شرعي أو قانوني، وسيظل الناس يعانون منها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فهي من الأدواء التي ابتليت بها النفس البشرية.

وقد احتل العراق منذ عام ٢٠٠٨ المراتب المتقدمة عالمياً في الفساد الإداري، فجاء العراق والصومال في مقدمة الدول الأكثر فساداً في العالم

إذن لِمَ نكتب ما نكتبه، وما جدوى الكتابة في هذه الموضوعات، وهل يمكن تلافي مثل هذه الأمراض ؟

هذا بعض ما سيجيب عنه هذا البحث الموسوم (**المحسوبية سلوك يرفضه الإسلام**).

وقد قسمت هذا البحث بعد هذه المقدمة الموجزة على أربعة مباحث:

المبحث الأول: معنى المحسوبية والألفاظ ذات الصلة.

المبحث الثاني: أسباب المحسوبية وأضرارها.

المبحث الثالث: موقف الشرع من المحسوبية.

المبحث الرابع: مقترحات للحد من المحسوبية.

وختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول

معنى المحسوبية والألفاظ ذات الصلة

من الشائع والمعروف أن الشيطان وجنوده يسوغون المنكرات بتسميتها بغير أسمائها الحقيقية، وهذا دأب أهل الباطل، كما قال ﷺ: « لَيَشْرَبَنَّ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا»[1]، فالباطل وإن تعددت أسماؤه لا يختلف حكمه.

والمحسوبية والوساطة صارت تطلق عليها تسميات شتى لتوهم الناس أن هذه المسميات تختلف أحكامها عن أحكام المحسوبية أو الوساطة.

أولاً . المحسوبية في اللغة:

المَحْسوبيَّة: لفظ مفرد، وهو مصدر صناعيّ من محسوب'

"ينبغي وضع حد لتفشي المحسوبيه في الارادة " باعتبار القرابه والعائله او السياسه في اسناد الوظائف او في الترقيات والتيسير "[2]. يقال: فلان حسب على فلان، فهو محسوب عليه، وحسب: بمعنى محسوب، أي: معدود،

([1]) سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، بلا تاريخ: كتاب الأشربة، باب في الداذي، ٣٢٩/٣، رقم (٣٦٨٨) ؛ مسند أحمد بن حنبل، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني، (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م: ٦١٥/٢٩، رقم (١٨٠٧٣)، قال شعيب الأرنؤوط: " إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين " من حديث أبي مالك الأشعري . رضي الله تعالى عنه ..

([2]) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، (ت١٤٢٤هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م: مادة (حسب) ٧٢٨/١.

كقبض: بمعنى مقبوض، يقال في المعداد: محسوب وحسب[١]، فالمحسوب بمعنى معدود[٢].

ومَحْسُوب عليه، ومحسبون عليك: هم مخلصون لك، وأوفياء لك ومتفانون في سبيلك، ويقال: صرنا محسوبين عليك[٣].

ثانياً . المحسوبية في الاصطلاح:

المحسوبية: إسناد الوظائف، أو منح التَّرقيّات على أساس الرِّعاية والنّفوذ، لا على أساس الكفاءة ". ويرجع تراخي الموظَّفين وتواكلهم إلى تفشِّي المَحْسوبيَّة"[٤].

فالمحسوبية إذن هي إساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين سواء أكان شغل هذا المنصب عن طريق التعيين أم عن طريق الانتخاب، يجري استغلاله بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة.

والمحسوبية هي إسناد العمل الوظيفي لشخص لا يستحقه ولا يتناسب مع إمكانياته وخبراته بسبب توصية معينة من شخص ما أو واسطة لتبادل المصالح.

فإن قيل: إن كان الشخص الذي جرى تعيينه مؤهلاً لهذا المنصب؟

فالجواب أن حصوله على الوظيفة أو المنصب عن غير السياقات

---

(١) ينظر: المطلع على أبواب الفقه، لأبي عبدالله محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي، (ت٧٠٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، ط١، ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٣م: ٤٣٠.

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م: مادة (حسب) ١١٠/١.

(٣) ينظر: تكملة المعاجم العربية، لرينهارت دوزي، ترجمة، د. محمد سليم النعيمي، ط١، دار الحرية للطباعة، بغداد. ٢٠٠٠م: ١٦٨/٣.

(٤) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: مادة (حسب) ٧٢٨/١.

الشرعية القانونية والضوابط المعتمدة يعد من أشكال المحسوبية، فلو لم يكن في هذه المؤسسة شخصاً يحسب عليه فهل سيجري تعيينه ؟

إن كان الجواب بالنفي فهذا يدل على أن المحسوبية كانت وراء تعيينه لا شك في ذلك.

ثالثاً . الألفاظ ذات الصلة:

هناك ألفاظ تشترك مع المحسوبية في المعنى والمفهوم، بعضها مما لا يكاد يجهله أحد مثل الوساطة، وبعضها من الاصطلاحات الحديثة التي قد توهم باختلافه عن المحسوبية في المعنى والمضمون مثل الشفافية. وفيما يأتي بيان لهذه الألفاظ:

الوساطة: من الوسط، وهو الاعتدال والتوسط بين شيئين، والتوسيط: أن تجعل الشيء في الوسط. والتَوسُّط بين الناس: من الوساطة[1]. والفصيح منها بفتح الفاء[2].

وللوساطة وجوه، منها: الوساطة بين المتخاصمين: بمعنى دخول طرف بين طرفين متخاصمين ؛ لإنهاء الخصومة بينهما صلحاً، والوساطة بين التجار: وهي دخول طرف ثالث بين مريد البيع ومريد الشراء للتوفيق بينهما بأجر، والوساطة لدى الحكام ونحوهم، أي: السعي لديهم لصالح شخص آخر لينال ما يريد منهم[3].

من هذا نرى أن الوساطة هي وسيلة تأخذ حكم الغرض منها، فإن كان الغرض محموداً كانت محمودة، وإن كانت لنزع حق أو إبطاله، أو لإبطال حكم شرعي، فهي مكروهة أو محرمة، ودليل ذلك قوله رسول الله .

---

(١) ينظر: الصحاح: مادة (وسط) ١١٦٧/٣.

(٢) ينظر: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، الدكتور أحمد مختار عمر وآخرون، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨ م: ٧٩٢/١.

(٣) ينظر: معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعه جي، تحقيق: د. حامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م: ٥٠٢.

صلى الله عليه وسلم . حديث عائشة . رضي الله تعالى عنها .: أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ المَرْأَةِ المَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: وَمَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلاَّ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .:« يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا ضَلَّ مَنْ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ الضَّعِيفُ فِيهِمْ أَقَامُوا عَلَيْهِ الحَدَّ، وَايْمُ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سَرَقَتْ لَقَطَعَ مُحَمَّدٌ يَدَهَا »[1].

وجه الدلالة: كلمه أسامة ـ رضي الله تعالى عنه . ظناً منه أن كل شفاعة حسنة مقبولة[2]، وذهولا عن قوله تعالى: ﴿ مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا ﴾[3].

لقد أعلن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . أنه يطبق حدود الله على كل أتباعه حتى على أقرب الناس إليه وأحبهم لديه على فاطمة ابنته لو أخطأت، فيقيم حد الله لا يحابى ولا يجامل، ويبين للدنيا كلها أن المحاباة والمحسوبية سبب في هلاك السابقين.

لقد اكتسبت الوساطة سمعة سيئة في المجتمعات كلها، للأضررا

---

(1) متفق عليه. صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، ١٧٥/٤، رقم (٣٤٧٥)؛ صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ: كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود، ١٣١٥/٣، رقم (١٦٨٨).

(2) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لنور الدين علي بن سلطان محمد الهروي المعروف بملا علي القاري، (ت١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م: ٢٣٦٦/٦.

(3) سورة النساء: الآية ٨٥.

الخطيرة التي تترتب عليها، والتي لم يعد أحد يجهلها، فهي كما هو شأن المحسوبية تساعد أشخاصاً معينين على تحقيق هدف أو أداء خدمة مع أن غيرهم أحق بها منهم ، فإذا كانت الحالة هكذا، فلا شك أنن المحسوبية والوساطة ستصبح عملاً سيئاً ينبغي على المجتمع الواعي أن يرفضه ويحاربه، ولا شك أيضا أن من يسعى للحصول على كسب أو منصب أو ميزات معينة لإنسان لا يستحقها إنما يقترف ذنباً لأنه بهذا يحرم منها من هو أحق بها.

والمحسوبية أو الوساطة أخطر من الرشوة ؛ لأنها نشاط غير مرئي وغير ملموس، ولا يسهل إثباته بأدلة، كما هو الحال مع الرشوة.

وتشترك الواسطة مع المحسوبية في أنهما تعنيان محاباة شخص أو جهة ما على شخص أو جهة أخرى في تقديم فائدة معينة كان من الأولى أن تذهب إلى من هو أحق بها من الباقين.

المبحث الثاني
أسباب المحسوبية وأضرارها

المحسوبية أحد أخطر أمراض الفساد الإداري في العالم أجمع، فلا يوجد أى مجتمع من المجتمعات في دول العالم الأول مستثنى من هذه الظاهرة، وانتشار المحسوبية واستغلال النفوذ والوساطة والرشوة كلها تعدُّ من صور الفساد الخطيرة.

إن أسباب المحسوبية كثيرة جداً، وهي بمجملها تعبر عن حقيقة الواقع الاجتماعي والثقافي والديني للمجتمع، وماهية القيم السائدة، ومما لا شك فيه أن انتشار أي ظاهرة سلبية في المجتمع إما أن يجري بعلم قادة هذا البلد أو من دون علمهم، وإما أن يتخذ النظام بحق مظاهر الفساد هذه إجراءات تأديبية أو يلجأ إلى الصمت والتغافل.

فإن كان النظام العام مؤيداً للفساد الإداري أو متخذاً موقف الصمت،

أو أنه يحاسب المعارضين له ويسكت عن الموالين إليه، فهو يمارس المحسوبية بأعلى صورها، ولن نتوقع علاج مثل هذه الظاهرة أبداً، وإن كانت من معالجات ذات قيمة أو جدوى، فهي لا تتجاوز نطاق دائرة أو مؤسسة يتصف مسؤولها أو مديرها بالنزاهة والأمانة.

والناس تقبل على ممارسة المحسوبية أو أي شكل من أشكال الفساد الإداري لأسباب كثيرة، وكذلك مخالفة القوانين والتعليمات وشرائع الأديان، عند افتقارها للوازع الديني، وعدم خشيتها من المساءلة القانونية.

إذن نحن أمام سببين رئيسين: هما انعدام الوازع الديني المعبر عنه بضعف أو انعدام التربية الدينية أو التربية الصحيحة، وبانعدام العقوبات أو عدم الخوف من تطبيق القانون.

وغرس التربية الدينية، أو التربية الاجتماعية السليمة، أمر يطول الحديث عنه، لارتباطه بمسائل متشعبة وكثيرة، هي خارج نطاق هذا البحث، لذا فالحديث عن القانون هو المناسب هنا.

والحديث عن التربية الدينية يغدو مناسباً إن كان المواطن أو الموظف يجهل مخالفة المحسوبية لتعاليم الدين، فإن علم بها، فمن الواجب الافتراضي أن يترك هذه الممارسة السلبية الضارة ؛ ولكني أشك أن يجهل هذا أي مواطن ؛ لأن المحسوبية تتعارض مع العدالة، والعدالة أساس أي دين سماوي أو غير سماوي، وتتعارض مع أساس أي تشريع وضعي.

ويزداد خطر المحسوبية مع خطورة النتائج المترتب عليها، لعل في مقدمتها اختيار عناصر غير مؤهلة لتشغل مناصب وظيفية حساسة، أو مناصب مالية، حينذاك لا يقتصر ضرره على إشغال منصب بعنصر غير مؤهل فحسب، بل يتعداه إلى أن يحلق الضرر بالمؤسسة والناس الذين يتعاملون معها.

ومن أمثلة ذلك تعيين أبناء المسؤولين في مناصب ذات نفوذ، ومؤهلهم الوحيد في هذا قربهم من هذا المسؤول أو ذاك، وعلى افتراض توافر

الكفاءة في هذا الشخص، ولكن ممارسته الوظيفة في ظل هذه الظروف سيؤدي إلى محاباته من قبل الآخرين، وبالتالي التجاوز على العدالة وعلى القوانين والتعليمات السارية التي ينبغي أن يتساوى أمامها الجميع، ومن الصعب إثبات حدوث المحسوبية في بعضها ؛ لأنه إذا كان الأمر متعلقاً بالحصول على وظيفة مثلاً، فإن الرد سيكون أن الاختيار يتم بناء على أسس كثيرة من بينها الاختبارات الكتابية أو العملية أو المقابلات الشخصية، والمقابلات الشخصية بالذات هي الباب الأمثل للمحسوبية في حالات كثيرة، وفي أحيان كثيرة يتم اعتماد المحسوبية والقرابة لعضوية في الأحزاب المتنفذة مقياساً للتوظيف ولتولي المناصب في أجهزة الدولة.

إن دول العالم الثالث تنظر إلى المحسوبية على أنها حالة فردية، وأن المجتمع براء منها، وهذا ما يؤدي إلى التمويه على الفساد الإداري والتعتيم عليه، فلا تحدث عملية تحجيم لمظاهر الفساد الإداري، مما يؤدي إلى استشراؤها في المجتمع، فتتوسع لتصبح حالة عامة، فهي ورم سرطاني، إن لم يعالج بقوة وبسرعة انتشر في جسم المجتمع، ليصل إلى درجة مستوى متقدم وحاله ميئوس منها لا تتقبل العلاج.

وما يترتب على هذه الحالة، أي: حالة انتشار المحسوبية وغيرها من مظاهر الفساد الإداري هو تقبل المجتمع لها، وتعايشه السلمي معها، فتكون مظاهر الفساد الإداري جزءً من نسيج الحياة الاجتماعية وخصائصه، فتتزايد وتائر الفساد، فيجد المواطن الشريف نفسه منبوذاً محارباً.

إن المحسوبية والواسطة تنتشر كانتشار النار في الهشيم، باستغلال العلاقات الاجتماعية من أجل تمرير الأهداف والحصول على مواقع وظيفية ومناصب إدارية، وقد تكون المحسوبية وسيلة لتمرير سياسة حزب معين، أو طائفة معينة، على حساب الآخرين، وهذا النوع من المحسوبية هو محسوبية جماعية، تمارسها جماعة معينة لتحقيق مصالحها الخاصة، وقد تعدّ هذه المجموعة عملها شرعياً من الناحيتين الدينية والقانونية، فالحزب أو الجماعة

الدينية يعدونه واجباً دينياً، والحزب السياسي أو القومي أو الجماعة العشائرية تعد عملها واجباً وطنياً.

وخطر هذه الممارسات لا يتوقف عند حدود ممارستها فقط، بل يتعداه إلى ردود فعل الآخرين المعاكسة التي ستمارس هذه السياسية بدورها مما يؤدي إلى استشراء هذه الظاهرة وانتشارها لتكون ظاهرة عامة.

إن المحسوبية تؤدي بما لا يقبل الشك إلى ارتفاع مستوى الخلل الإداري، والإهمال الوظيفي، لانعدام حافز العمل، وعدم الخشية من المحاسبة عند الوقوع في الخطأ.

كما أن المحسوبية بما تتيحه من تولي أناس غير مؤهلين لمناصب متقدمة، يضر بالكفاءات ويؤدي إلى تدهور مستواها أو هجرتها أو عزوفها عن العمل، مثلما نلاحظ اليوم أن كثيرين من أصحاب الشهادات العليا أو حملة البكالوريوس عاطلين عن العمل في حين أن أنصاف المتعلمين يحوزون على مواقع وظيفية متقدمة.

وإن شغل المناصب الوظيفية بعناصر غير مؤهلة سيؤدي إلى انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات والى قلة الإنتاج.

إن انتشار المحسوبية وما يرافقها من أخطاء من غير حساب سيؤدي إلى تكرار هذه الأخطاء وتفاقمها، لأن الدعم الذي يتلقاه هؤلاء سيظل قائماً، مما يشجع على التمادي في الخطأ، حتى يصل الحال إلى احتقار رأي المواطن، والاستخفاف به، وعدّ أي رفض لهذه الممارسة سلوك سلبي تجاه المؤسسة الحكومية التي تتورع عن تلفيق التهم من أجل حماية مصالحها، وبهذا تعمل على إسكات صوت الحق، ليستشري الفساد ويعم جميع مؤسسات الدولة.

ومن أشكال المحسوبية التي تكتسي ثوباً قانونياً شرعياً ما تخصصه بعض الأحزاب والجماعات من مناصب ومقاعد وظيفية أو إيفاد إلى خارج البلد أو مقاعد للدراسات العليا، وغيرها في مؤسسات الدولة المختلفة

لأعضائها، بغض النظر عن الشروط السائدة، والمشكلة أنها مع هذه المناصبة تسعى للحصول على المناصب الأخرى عن طريق المحسوبية، وهذه ممارسة خطيرة للغاية، فهي تضفي على الباطل ثوباً قانونياً بغير وجه حق، وإن أرادت هذه الجماعات أن تنفع أعضاءها أو المحسوبين عليها بشكل أو بآخر، فيمكنهم تحقيق هذا في نطاق نشاطهم الخاص لا أن يكون على حساب المواطنين، فلا يحق لأي جهة أن تستأثر بحقوق الاخوين لصالح فئة ما تحت أي سبب أو ذريعة.

والمشكلة التي فرضها الواقع الحزبي لاستلام المسؤوليات في العراق هو ممارسة للمحسوبية بأسوأ حالاتها، فالحزب الفلاني عندما يتولى مسؤولية وزارة معينة يفوض المناصب القيادية والإدارية المتقدمة لعناصره بغض النظر عن الكفاءة، مما يؤدي إلى ضعف أداء الجهاز الإداري، وانتشار الأفضلية الحزبية في التعيين، وهذا نوع من أنواع الإجبار على الانتماء لهذا الحزب أو ذاك، وهو يتناقض مع مبادئ الديمقراطية، والعدل والمساواة.

إن أضرار المحسوبية كبيرة للغاية فهي تؤدي إلى تدهور في الإنتاجية، وضعف في الأداء، وغياب الجو الإبداعي عن بيئة العمل.

ومن الأضرار الاقتصادية: تدهور الإنتاج في المؤسسات الإنتاجية، كما أنها تؤدي إلى الهدر العام، فأطراف المحسوبية لا هم لهم إلا تحقيق مصالحهم.

وتؤدي إلى غرس قيم تربوية فاسدة في المجتمع، تشجع الناس على السكوت على الباطل، وغياب العدالة، ويشعر المواطن بالغبن الفاحش، فسوف لن يؤدي واجبه بحماسة أو باندفاع، وقد يبلغ اليأس والتذمر بالمواطن إلى أن ينتهج نهجاً انتقامياً أو تخريبياً فيحاول إلحاق الضرر بمؤسسات النظام بأي شكل من الأشكال، أو يعرقل المسارات الوظيفية لمعرفته أنها سوف لن تؤدي إلا إلى مزيد ظلم وتعسف.

كما تؤدي هذه الممارسة إلى بث روح الكراهية، فالمواطن يشعر

بالحقد تجاه المسؤولين الذين لا يراهم مؤهلين للقيادة أو لإشغال المناصب الوظيفية المتقدمة.

والذي يجري تعيينه بسبب المحسوبية يشعر أنه فوق طائلة القانون أو الحاسب فيتصرف تصرفات غير مسؤولة مخالفة للقانون، سواء بالثراء غير المشروع، أو تعامله مع الآخرين بفوقية وعنجهية، مما يثير الكراهية المتبادلة بين الموظفين، وتشيع مظاهر الاضطراب في أداء الجهاز الوظيفي.

إن للمحسوبية أطراف ثلاثة، هم: الشخص الموصى له، والشخص الموصي، والجهة الإدارية.

١ . الموصى له: ويتصف هذا الشخص بالأنانية، وهمه الحصول على المنصب بغض النظر عن النتائج المترتبة على ذلك، وإن كانت بداياته خاطئة فلا نتوقع أن يكون مساره صحيحاً.

٢ . الموصي: أي مصدر التوصية والواسطة، وهو شخص فاسد إدارياً، أناني لا يأبه للعدل ولا للقوانين، يغلب المصلحة الفردية على مصلحة المجموع، غير نزيه، لا يؤتمن ولا يصلح أن يكون موضعاً للمسؤولية.

٣ . الجهة الإدارية: ويتمثل بالمسؤول الأعلى الذي يجيز هذه التصرفات، وهذا عقدة المشكلة، وتتصف فيه كل عيوب الطرفين السابقين، فهو أناني، نفعي، غير نزيه لا يؤتمن وليس جديراً بالمسؤولية التي يتولاها. وهؤلاء لا تقف ممارستهم عند حدود المحسوبية بل تتعداها إلى ممارسات أخرى مثل قبول الرشاوى، وانعدم النزاهة، والمحاباة، وتفضيل مصلحته على مصلحة المؤسسة أو النظام. ولعل خاتمة المشاكل والسلبيات هي شيوع الظلم، والظلم مرتعه وخيم، وما أن يحل بقوم حتى يؤذن بالخراب.

المبحث الثالث

موقف الشرع من المحسوبية

إن المحسوبية سلوك منحرف تعارض مع قيم الأمانة التي وليت

للمسؤول، وتتعارض مع العدالة التي هي أساس كل الأديان والقوانين، ومن الأدلة على تحريم المحسوبية:

١ . قال سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾[١].

وجه الدلالة:

إن الأمانة مسؤولية عظيمة، والمحسوبية تفريط كبير للأمانة، فهي تعارض ما يأمله الناس من عدالة المسؤول، وما يفترض فيه من إحقاق الحق وعدم الميل إلى جهة على حساب جهة أخرى لاسيما إن كانت الجهة التي مال إليها لا تتصف بالكفاءة.

٢ . قال الله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾[٢].

وجه الدلالة:

إن المحسوبية خالفت هذه الآية في أمرين الأول: في خيانة الأمانة الموكلة بالموظف الذي مارس المحسوبية، والثانية في عدم الحكم بالعدل، لتفضيله أناس على غيرهم من دون وجه حق، فالمحسوبية تنافي الأمانة وتنافي العدل.

٣ . قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾[٣].

وجه الدلالة:

بينت الآية الكريمة أن الناس متساويين، وأن تمايزهم بالتقوى عند الله

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٧٢.

(٢) سورة النساء: الآية ٥٨.

(٣) سورة الحجرات: الآية ١٣.

تعالى، أما في المسائل الدنيوية، فلا فرق بين شخص وآخر، أو بن مواطن وآخر في الحقوق والواجبات.

٤ . قوله . صلى الله عليه وسلم .: «الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ القِيَامَةِ»[١].

وجه الدلالة:

الحديث الشريف يبين عاقبة الظلم الخطيرة، والمحسوبية من وجوه الظلم التي لا شك فيها.

٥ . قال . صلى الله عليه وسلم .: وَاتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ»[٢].

وجه الدلالة:

الحديث الشريف حذر من دعوة المظلوم، ومن حرم من حقه في العمل أو في الحقوق بسبب المحسوبية هو مظلوم لا شك في ذلك، فليترقب ظالمه عاقبة فعله في الدنيا والآخرة، وأن الله تعالى يمهل ولا يهمل.

٦ . قوله . صلى الله عليه وسلم .: « فَإِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»، قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: «إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»[٣].

وجه الدلالة:

يبين الحديث الشريف أن توسيد الأمر إلى غير أهله من ضروب

---

(١) متفق عليه من حيث عبد الله بن عمر . رضي الله تعالى عنهما .. صحيح البخاري: كتاب المظالم والغصب، باب الظلم ظلمات يوم القيامة، ١٢٩/٣، رقم (٢٤٤٧) ؛ صحيح مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، ١٩٩٦/٤، رقم (٢٥٧٩).

(٢) متفق عليه من حيث عبد الله بن عباس . رضي الله تعالى عنهما .. صحيح البخاري: كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا، ١٢٨/٢، رقم (١٤٩٦) ؛ صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، ٥٠/١، رقم (١٩).

(٣) صحيح البخاري: كتاب العلم، باب من سئل علما وهو مشتغل في حديثه، فأتم الحديث ثم أجاب السائل، ٢١/١، رقم (٥٩). حديث أبي هريرة . رضي الله تعالى عنه ..

خيانة الأمانة، وأن شيوع هذا من علامات الساعة إشارة إلى خطرها وأنها من عوامل انتشار الفساد التي تستوجب قيام الساعة.

٧ . قال . صلى الله عليه وسلم . : « يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةُ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إِلاَّ مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا»[١].

وجه الدلالة:

بين الحديث الشريف أن المسؤولية أمانة لا يحل للضعيف وإن كان مستحقاً لها أن يتولاها، فكيف بمن هو ليس بأهل؟ فقد منع رسول الله ﷺ أبا ذر ﷺ منها مع ما عرف عن أبي ذر من أمانة وتقوى وورع، فكيف بمن لا أمانة له ولا ورع؟

٨ . قال . صلى الله عليه وسلم .: « مَا مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَرُ أَنْ يُعَجِّلَ اللَّهُ لِصَاحِبِهِ العُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا مَعَ مَا يَدَّخِرُ لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنَ البَغْيِ وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ»[٢].

وجه الدلالة:

المحسوبية نوع من البغي للمستحقين الذين تم تجاهلهم من أجل المحسوبية، فتحقق بهذا البغي على الآخرين من غير وجه حق.

ومن هذا يتبين أن الإسلام لا يفرق بين سيد ومسود، ولا بين حاكم ومحكوم، الكل أمام تشريعات الله سواء، تطبق أحكامه على كل أفراد المجتمع دون تفرقة بين شريف وغير شريف.

وتاريخ الإسلام حافل بالشواهد التي تظهر العدل وعدم المحاباة وأحرى

---

(١) صحيح مسلم: كتاب الأمارة، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة، ١٤٥٧/٣، رقم (١٨٢٥).

(٢) سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ . ١٩٧٥م: أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في صفة أواني الحوض، ٦٤٤/٤، رقم (٢٥١١)، وقال الترمذي: " هذا حديث حسن صحيح". من حديث أبي بكرة . رضي الله تعالى عنه ..

بكل حاكم ومسؤول أن يجسدها في سلوكها، وإلا كان هذا إقرار بعدم أهليته لمنصب المسؤولية، وأنه يمارس سلطته قهراً.

المبحث الرابع

مقترحات للحد من المحسوبية

إن علاج المحسوبية، وأي مظهر من مظاهر فساد الدولة يحتاج إلى عدة شروط ومقومات، أهمها:

١ ـ نزاهة القيادات السياسية والإدارية، فلا يعقل أن تعالج مظاهر الفساد في الطبقات الوظيفية المتوسطة والدنيا، والقيادات العليا تمارس الفساد بكل أنواعه، فهي من ناحية غير قادرة على محاسبة الآخرين على أمر تمارسه هي بنفسها، وأنها تقدم مثالاً سيئاً للآخرين فيقتدون بهم غير آبهين للحساب.

٢ . تطبيق القانون: سمعت مرة أحد القانونيين . لا أذكر للأسف اسمه . يقول: إن أردنا أن نرتقي إلى مصاف الدول العظمى فعلينا أن نفعل القانون. وهذه الكلمة صحيحة تماماً، فالدول النامية أو المتخلفة في صراع دائم مع القانون، فالمسؤول يعيث في الأرض فساداً، ويسرق الملايين بل المليارات ؛ وإن فاحت رائحة جريمته يحال على التقاعد ويسافر إلى بلد أجنبي ليقيم فيه متمتعاً بالملايين التي معه.

وإن كلمت شخصاً قال لك: ألا تعرف من أنا ؟ وهذه العبارة وأشباهها إنما تدل على أن هذا الشخص يرى نفسه فوق القانون، وأنه متعدٍ بمحسوبيته، فلا يخشى مساءلة ولا عقاب.

إن شئنا أن ننظر إلى حقيقة واقع حالينا، فالننظر الى المسؤولين في تعاملهم مع رجال المرور، ومع استعلامات الدوائر لنعرف أي عينة من الناس هم الذين يقودون مجتمعنا.

٣ـ تفعيل الديمقراطية: لقد نجحت الدول المتقدمة في تحجيم وتقليص الفساد

الإداري على العموم، والمحسوبية على وجه الخصوص؛ لأنها نظرت إليه على أنه ظاهره اجتماعية مرضية، وأن الآثار المترتبة عليه أثار مدمرة ستعرقل عملية التنمية سواء للفرد أو المجتمع، والمساحة الكبيرة من الديمقراطية والمساءلة ومحاسبة المقصرين، هي شروط مقاومة الفساد في المقام الأول، ولا فرق في ذلك بين مسؤول كبير ومسؤول صغير، فالجميع مسؤولون أمام القانون.

٤ . إن علاج المشكلة ليست في اكتشاف الفساد، فهو واضح للعيان ؛ ولكن في إدانته ومحاسبة المقصرين محاسبة فعلية، ليكونوا عبرة لغيرهم، ومثل هذه المعالجات لا تجدي نفعاً في ظل نظام حكم يمارس الفساد أو يشجعه، بل لا بد من حصول انقلاب نوعي على النظام القائم، فلا يكفي أن نعاقب مدير دارة فرعية يمارس المحسوبية في حين أن الوزير يمارسها بشكل أوسع من دون أدنى مساءلة له.

٥ـ مما يؤسف له أن القوانين العراقية لم تشر إلى المحسوبية من قريب أو من بعيد، ولم تشخص هذه الظاهرة ولم تضع لها العقوبات المناسبة، والمطلوب على هذا الصعيد أن تجري الإشارة إليها في القوانين بصراحة، وأن تعرف تعريفاً واضحاً يزيل أي لبس محتمل، وتضع القوانين الصارمة له، وهذه خطوة مهمة للغاية على صعيد علاج المحسوبية أو أي شكل من أشكال الفساد الإداري.

٦ . والحقيقة أن المشكلة ليست في تشريع القواينن فحسب، بل في تطبيقها تطبيقاً عادلاً بلا محاباة أو مجاملة، فالرشوة قد شرع لها القانون عقوبات معينة، لقد حددت المادة ٣٠٧ من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ عقوبة المرتشي " بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين أو بالحبس والغرامة على أن لا تقل عما طلب أو أعطى أو وعد به ولا تزيد بأي حال من الأحوال على خمسمائة دينار ".

ولكن أين التطبيق وكلنا نرى انتشار الرشاوى في المجتمع انتشاراً علنياً، بل لا

تستطيع إنجاز أي معاملة مهما كانت تافهة من دون رشوة ؟ وهذا تطلب تفعيل الجهاز القضائي تفعيلاً كاملاً، وأن يمنح الصلاحيات اللازمة لمحاسبة المسؤولين، وأن لا يكون هذا الجهاز مسيساً أو خاضعاً لتوجيه فئات معينة تطبقه ضد من تريد، وتغض النظر عمن لا تريد.

٧ . فضح المحسوبية: إن انتشار المحسوبية في ظل نظام إداري فاسد أمر عسير المعالجة، ولكن الواجب الديني والوطني يقتضي من كل مواطن شريف أن لا يسكت على هذا الفساد، وأن يحاربه بما أمكن من وسائل، ولعل في مقدمة ذلك فضح هذه الممارسات بكل الوسائل المتاحة، ولاسيما أن وسائل الاتصال الحديث وفي مقدمتها الانترنت أثبتت فاعليتها الكبيرة في هذا الميدان، كما حصل في مصر، لذلك لا بدّ من توعية الرأي العام الوطني بخطورة المحسوبية أو غيرها من أشكال الفساد الإداري، وفضح من يمارسها، ومن يمارس أي شكل من أشكال الفساد الإداري وغيره، فنجحن ما زلنا متأخرين جداً في استغلال هذه الوسيلة الإعلامية المهمة، على خلاف ممارسي الفساد الإداري الذين استغلوا الانترنت بما لهم من نفوذ للدفاع عن سياسة الفساد الإداري، لذا يجب أن ييأس المواطن الشريف من ردود الفعل السلبية التي قد يواجهها فاتباع الرذيلة لن يتخلوا عن مواقعهم بسهولة. إن الرأي العام له تأثيره في البلدان الديمقراطية ويعد من عوامل الضغط المهمة على الحكومات، من أجل إجبارها على الالتزام بمبادئ النزاهة، فالرأي العام القوي يمكنه أن يجبر الحكومات على تقديم الحسابات، كما يمكنه المطالبة بعدم استمرار المسؤولين الفاسدين في مناصبهم، أما في بلادنا فالرأي العام لا وزن له، والحكام ليست مهمته خدمة الشعب، بل إن الشعب هو الذي يخدم الحاكم.

٨ . اعتماد مبدأ التخصص والكفاءة أو تفعيل ما يسمى بحكومة التكنوقراط التي رافقت قيام الدولة الحالية بعد احتلال العراق، وأن الواجب على المسؤولين الاعتراف بالفساد الإداري ومحاربته بدلاً من التستر علها أو الدفاع عنه، خشية

مـن أن يوجـه النقـد لسياسـة الحكومـة، فـإن نعتـرف بالخلـل ونعالجـه أفضـل مـن التستر عليه، فهذه مسؤولية لن يسامح التاريخ ولا الشعب ممارسيها.

٩ . بـث الـوعي الـديني وإشـاعة القـيم الإسـلامية الأخلاقيـة ولاسـيما تلـك التـي تحـارب ضـروب الفاسـد المختلفـة، وأن تحقيـق منفعـة حـزب، أو جهـة، أو فئـة لـيس بمسـوغ شـرعي ولا قـانوني، ولا يحـل تحـت أي ظـرف مـن الظـروف، وأن مـن يجيـز ذلـك لمصـلحة حزبـه أو فئتـه، عليـه أن يضـع نصـب عينيـه أن الآخـرين سـيجيزون هـذا، ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[١].

الخاتمة

مـن هـذا العـرض المـوجز الـذي يبـين خطـر المحسـوبية علـى الأفـراد والمجتمـع أذكر أهم النتائج والتوصيات:

أولا . النتائج:

١. المحسـوبية هـي إسـاءة اسـتغلال السـلطة المرتبطـة بمنصـب معـين سـواء أكـان شـغل هـذا المنصـب عـن طريـق التعيـين أم عـن طريـق الانتخـاب، يجـري اسـتغلاله بهـدف تحقيـق مصـالح شخصـية علـى حسـاب المصـالح العامة.

٢. تتمثـل المحسـوبية بإسـناد العمـل الـوظيفي لشـخص لا يسـتحقه ولا يتناسـب مـع إمكانياتـه وخبراتـه بسـبب توصـية معينـة مـن شـخص مـا أو واسـطة لتبادل المصالح.

٣. إن الحصـول علـى الوظيفـة أو المنصـب عـن غيـر السـياقات الشـرعية القانونية والضوابط المعتمدة يعد من أشكال المحسوبية.

٤. المحسـوبية أحـد أخطـر أمـراض الفسـاد الإداري فـي العـالم أجمـع، وأخطارهـا عامـة شـاملة للأفـراد والمجتمعـات، وأضـرارها لا تتوقـف عنـد

---

(١) سورة آل عمران: من الآية ١٤٠.

حـدود، فهـي تتسـبب بأضـرار نفسـية وتربويـة وتـؤدي إلـى شـيوع الرذيلـة يف المجتمع والى إهدار الطاقات الاقتصادية والإدارية.

٥. إن أسـباب المحسـوبية كثيـرة جـداً، وهـي بمجملهـا تعبـر عـن حقيقـة الواقـع الاجتمـاعي والثقـافي والـديني للمجتمـع، وفسـاد النظـام العـام هـو السـبب الرئيس للمحسوبية ولغيرها من مظاهر الفساد الإداري.

٦. ضـعف الـوازع الـديني أو سـوء التربيـة مـن العوامـل التـي تشـجع ضـعاف النفوس على ممارسة المحسوبية وغيرها من مظاهر الفساد الإداري.

٧. إن الإسـلام لا يفـرق بـين سـيد ومسـود، ولا بـين حـاكم ومحكـوم، الكـل أمـام تشـريعات الله سـواء، تطبـق أحكامـه علـى كـل أفـراد المجتمـع دون تفرقـة بين شريف وغير شريف.

ثانياً . التوصيات:

١. نزاهـة القيـادات السياسـية والإداريـة، فـلا يعقـل أن تعـالج مظـاهر الفسـاد فـي الطبقـات الوظيفيـة المتوسـطة والـدنيا، والقيـادات العليـا تمـارس الفسـاد بكل أنواعه.

٢. تطبيق القانون، فمن يمارس المحسوبية لا يخشى مساءلة ولا عقاب.

٣. تفعيل الديمقراطية وممارستها في المجتمع.

٤. إدانة المقصرين ومحاسبتهم محاسبة فعلية.

٥. أن تتضـمن القـوانين العراقيـة تشـريعات تعـرف بالمحسـوبية وتضـع لهـا الضوابط والعقوبات المناسبة.

٦. فضح المحسوبية عبر وسائل الإعلام المختلفة.

٧. اعتماد مبدأ التخصص والكفاءة أو تفعيل ما يسمى بحكومة التكنوقراط.

٨. بـث الـوعي الـديني وإشـاعة القـيم الإسـلامية الأخلاقيـة ولاسـيما تلـك التـي تحارب ضروب الفاسد المختلفة.

والله ولي التوفيق.

المصادر والمراجع

١. تكملة المعاجم العربية، لرينهارت دوزي، ترجمة، د. محمد سليم النعيمي، ط١، دار الحرية للطباعة، بغداد. ٢٠٠٠م.

٢. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، بلا تاريخ.

٣. سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ . ١٩٧٥م.

٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.

٥. صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦. صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ.

٧. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لنور الدين علي بن سلطان محمد الهروي المعروف بملا علي القاري، (ت١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت . لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠٢م.
٨. مسند أحمد بن حنبل، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني، (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ . ٢٠٠١م.
٩. المطلع على أبواب الفقه، لأبي عبدالله محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي، (ت٧٠٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، ط١، ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٣م.
١٠. معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، الدكتور أحمد مختار عمر وآخرون، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م.
١١. معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، (ت١٤٢٤هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م.
١٢. معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعه جي، تحقيق: د. حامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.